



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
تشرين الأول / ٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN  
October / 2023

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

التقرير الإقتصادي

٢٥

أبحاث ودراسات

٢٨

أخبار إقتصادية محلية

٢٩

أخبار مصرفية محلية

٣٠

صحافة متخصصة أجنبية

٣٤

نشاطات الجمعيات



## الوضع الإقتصادي العام أيلول ٢٠٢٣

### أولاً - الوضع الإقتصادي العام

من العام الذي سبقه. وهذا يدل على تراجع حركة العرض والطلب على الشيكات بالدولار الأميركي مقابل تزايدها على الشيكات بالليرة اللبنانية، والمرتبب بتزايد التداول النقدي بالدولار والتوقعات القائمة في ما يتعلق بقيمة الودائع المصرفية بالدولار غير الفريش وبسعر الصرف وغيرها من الأمور، مع التذكير بأن استخدام الشيكات، ومنذ سنوات لم يعد يعكس الحركة التجارية والاقتصادية، بل يعود بغالبه إلى عمليات الحسم لغايات مختلفة من الحاجة إلى السيولة وتسديد قروض وغيرها. كما أن عدداً من الشيكات لا يدخل غرف المقاصة بل تتم التسوية مباشرة داخل المصرف المعني، ما يؤثر على عدد وقيمة عمليات الشيكات الفعلية.

**الشيكات المتقاصة**  
في أيلول ٢٠٢٣، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٤٤٦٢ مليار ليرة مقابل ٥٠٦٣ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و ٢٨١٧ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٢، وارتفعت بنسبة ٧٧,٩% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٢٥٨ مليون دولار مقابل ١٨٨ مليون دولار و ٥٦٧ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٦٤,٤% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها

### جدول رقم 1

### تطور الشيكات المتقاصة في الأشهر التسعة الأولى من السنوات 2020-2023

2023	2022	2021	2020	
				<b>الشيكات بالليرة</b>
272	699	1208	2226	- العدد (آلاف)
45699	25684	20772	21793	- القيمة (مليار ليرة)
168011	36744	17195	9790	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				<b>الشيكات بالعملات الأجنبية</b>
83	608	1350	2263	- العدد (آلاف)
2848	8003	14865	26217	- القيمة (مليون دولار)
34313	13163	11011	11585	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

المتقاصة بالعملات الأجنبية ٨٧ شيكاً بقيمة ٨٨٣ ألف دولار أميركي.

### حركة الاستيراد

في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٤٧ مليون دولار مقابل ١٣٣٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق و ١٨٠١ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد

وللعلم يسمح التعميم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر أيلول ٢٠٢٣، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ١٦٧ شيكاً بقيمة ٢٧٣ مليار ليرة، في حين بلغ عدد الشيكات

ومجوهرات (١٤,٥٪)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٠,٠٪)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (٧,٣٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (٦,٠٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١٢,٣٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (١٠,٧٪)، فسويسرا (١٠,٢٪)، ثم تركيا (٨,٣٪)، ثم إيطاليا (٥,٧٪).

تراجعت إلى ٩٧٩٨ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٩,٤٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بسيطاً بنسبة ٠,٨٪. وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصتها ٢٦,٣٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس

## جدول رقم 2 الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
9,4-	9798	10809	7832	6124	الواردات السلعية (مليون دولار)
0,8+	6624	6572	7330	7105	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها ٢٢,٢٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٣٪)، ثم الآلات والأجهزة الكهربائية (١٣,٥٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٣,٢٪)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢٠,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٦,٦٪)، ثم مصر (٥,٤٪)، فالعراق (٤,٩٪)، ثم سويسرا (٤,٨٪).

حركة التصدير  
في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٣٠ مليون دولار، مقابل ١٩٧ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٢٨ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى ١٦١٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٢٤,٢٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وتوزّعت الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة من

## جدول رقم 3 الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
24,2-	1614	2129	1857	1986	الصادرات السلعية (مليون دولار)
0,9-	908	916	962	975	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٣٨٢ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد ازدادت بقيمة ١٤٥ مليون دولار في آب ٢٠٢٣.

#### قطاع البناء

- في آب ٢٠٢٣ (آخر الإحصاءات المتوافرة)، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٥٢٣ ألف متر مربع (٢م) مقابل ٤٢٣ ألف م<sup>٢</sup> في الشهر الذي سبق و٣٧٣ ألف م<sup>٢</sup> في آب ٢٠٢٢. رغم ذلك، انخفضت مساحات البناء بنسبة ٥٣,٦% في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

#### الحسابات الخارجية

- في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ١٢١٧ مليون دولار مقابل عجز قدره ١١٤٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٥٧٣ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ٨١٨٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ٨٦٨٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية خلال هذه الفترة. في أيلول ٢٠٢٣، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٤٧٠ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٨٨ مليون دولار

#### جدول رقم 4

#### تطور مساحات البناء المرخص بها في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2023-2020

2023	2022	2021	2020	
3264	7039	6040	2589	مساحات البناء الإجمالية (ألف م <sup>٢</sup> )

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

#### قطاع النقل الجوي

في أيلول ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٦٠٠٩ رحلات، وعدد الركاب القادمين ٣٤١٢٤٢ شخصاً وعدد المغادرين ٤٣٤٥٤٠ شخصاً والعابرين ٦٣٠ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٨٦١ طناً مقابل ٢٠٧٠ طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد الرحلات بنسبة ١٥,٩%، وحركة القادمين بنسبة ٢٠,٩%، وحركة المغادرين بنسبة ١٩,٢%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢,٢%.

- في أيلول ٢٠٢٣، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٤٧٦,٩ مليار ليرة مقابل ٥٥٢,٦ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و١٧٢,٤ ملياراً في أيلول ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الرسوم قد ارتفعت بنسبة ٣٩,١% في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في آب ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٠٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٠٨ آلاف طن في آب ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً نسبته ١١,٦% في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.



جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2022 و 2023

التغير، %	2023	2022	
15,9+	45896	39588	حركة الطائرات (عدد)
	41,8	37,4	منها: حصة الميديل ايست، %
20,9+	2855689	2362111	حركة القادمين (عدد)
	38,8	37,5	منها: حصة الميديل ايست، %
19,2+	2917635	2447957	حركة المغادرين (عدد)
	40,0	38,2	منها: حصة الميديل ايست، %
62,0-	8229	21662	حركة العابرين (عدد)
2,2-	42802	43762	حركة شحن البضائع (طن)
	26,1	28,8	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في آب ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٣٤ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٨٦٧٩٩ طناً والمشحونة ٩٢٦٣٩ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٣٤٨٧ مستوعباً. وفي الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ١٥,٢٪، فيما انخفض كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة ١,٩٪، وحجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٢٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٤,٦٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيلول ٢٠٢٣، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ١,٤٪ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ١٤٣,٠٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢، وبلغت نسبة زيادته ٢٠٨,٥٪ قياساً على أيلول ٢٠٢٢. ويعود ارتفاع الأسعار بين أيلول ٢٠٢٢ وأيلول ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى ارتفاع المواد الغذائية والمشروبات والأحذية والسكن والصحة.

بورصة بيروت

في أيلول ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١١٠٢٧٣٣ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٧٥,٤ مليون دولار مقابل تداول ١٨٩٣٣٢٧ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٤٦,٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٤٧١٥٧٣١ سهماً متداولاً بقيمة ٣٤,٠ مليون دولار في أيلول ٢٠٢٢). على صعيد آخر، انخفضت الرسملة السوقية إلى ١٨٢٦٥ مليون دولار مقابل ١٨٧١٥ مليون دولار (١٢٨١١ مليون دولار) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيلول ٢٠٢٣، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٩,٤٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٠,٤٪ للقطاع الصناعي و٠,٢٪ للقطاع المصرفي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر التسعة الأولى من العاميّن ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ١٥,٨ مليون سهم إلى ٣٢,٦ مليوناً.

- ارتفاع قيمة التداول الإجمالية من ٣١١,٩ مليون دولار إلى ٣٨٦,٦ مليوناً.

الملحق الإحصائي  
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر السبعة من العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
20.6	332	الإمارات العربية المتحدة	12.3	1204	الصين
6.6	107	تركيا	10.7	1045	اليونان
5.4	87	مصر	10.2	995	سويسرا
4.9	79	العراق	8.3	817	تركيا
4.8	77	سويسرا	5.7	560	إيطاليا
4.0	64	قطر	4.3	422	الولايات المتحدة الأميركية
3.9	63	سورية	3.1	307	ألمانيا
3.2	52	الولايات المتحدة الأميركية	3.1	299	الإمارات العربية المتحدة
3.0	48	الأردن	3.0	297	الإتحاد الروسي
2.2	35	الكويت	2.9	284	مصر
2.0	33	كوريا	2.3	230	الهند
2.0	32	كونغو	2.1	204	قبرص
2.0	32	ساحل العاج	2.0	196	المملكة العربية السعودية
1.8	29	اسبانيا	1.8	181	فرنسا
1.7	28	اليونان	1.7	169	أوكرانيا
1.6	26	ألمانيا	1.7	165	المملكة المتحدة
30.4	490	دول أخرى	24.7	2423	دول أخرى
<b>100.0</b>	<b>1614</b>	<b>مجموع الصادرات السلعية</b>	<b>100.0</b>	<b>9798</b>	<b>مجموع الواردات السلعية</b>

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2023			2022			2021	2020	2019	2018	الشهر/العام
المصارف المجموع	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	المصارف المجموع	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	مصرف لبنان والمؤسسات المالية					
(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	255.9	(609.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	236.9	كانون الثاني
2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(182.6)	(419.2)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	(71.6)	شباط
(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(30.0)	(488.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	(363.5)	آذار
62.3	15.8	46.5	(229.4)	33.0	(262.3)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	(575.0)	نيسان
(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(116.5)	(285.8)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	1203.5	أيار
(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	254.2	(728.3)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	(638.5)	حزيران
(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	13.0	(220.7)	38.7	(3046.4)	72.5	(548.9)	تموز
145.1	30.1	115.0	(314.3)	155.1	(469.4)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	(408.1)	أب
470.2	381.7	88.5	48.5	(112.6)	161.2	784.6	(2107.7)	(58.5)	(146.1)	أيلول
			192.8	(184.9)	377.6	(154.4)	(380.0)	(197.9)	(1810.4)	تشرين الأول
			(354.4)	(260.0)	(94.4)	159.9	(214.4)	1142.8	(953.9)	تشرين الثاني
			17.1	22.5	(5.4)	(384.4)	(348.1)	(840.8)	(747.5)	كانون الأول
1541.3	2796.8	(1255.5)	(3197.1)	(152.9)	(3044.2)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	(4823.1)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م<sup>٢</sup>)  
أب 2022 - أب 2023

المحافظات	أب - 22	النسبة (%)	أب - 23	النسبة (%)
بيروت	1247	0.33	10969	2.10
جبل لبنان	128023	34.34	122277	23.39
البقاع	30598	8.21	31524	6.03
الشمال (1)	5876	1.58	4432	0.85
الشمال (2)	40292	10.81	70704	13.53
الجنوب	120417	32.30	164880	31.55
النيطية	46395	12.44	117878	22.55
المجموع	372848	100.00	522664	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
أيلول 2022 - أيلول 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع		
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	استيراد	تصدير	المجموع
أيلول - 22	2538	2540	5078	278943	366811	645754	1773	2440	2620	5060
أيلول - 23	3006	3003	6009	341242	434540	775782	630	2861	2070	4931
التغير %	18.4	18.2	18.3	22.3	18.5	20.1	-64.5	17.3	-21.0	-2.5

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
أب 2022 - أب 2023

التغير %	أب 2023	أب 2022	
27.6	134	105	عدد البواخر
-12.3	386799	441100	البضائع المفرغة (طن)
23.4	92639	75093	البضائع المشحونة (طن)
-12.6	13487	15436	المستوعبات المفرغة
2.4	3814	3726	عدد السيارات المستوردة
-	غ.م	غ.م	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

ثانياً - آخر التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية: ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في التفاصيل،

٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة. وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة

#### جدول رقم 4

#### تطور بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون هذه المحفظة انخفضت بقيمة ٢٨٢٧ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية في نهاية أيلول ٢٠٢٣، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) ٨٦٨٩٧ مليار ليرة مقابل ٨٧٧٧٦

#### جدول رقم 5

#### توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة الهئية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	38,52	21,23	19,29	6,21	4,65	4,41	0,46	0,23	ك 1
											2022
100,00	1,61	3,50	38,19	20,04	14,84	5,34	6,82	8,10	1,15	0,41	أب 2023
100,00	1,63	3,54	37,92	19,95	14,88	5,37	6,65	8,35	1,32	0,39	أيلول 2023

المصدر: بيانات مصرف لبنان

اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلةً ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

وبين نهاية آب ونهاية أيلول ٢٠٢٣، يظهر الجدول أعلاه تغيّرات بسيطة في حصة الفئات من مجموع المحفظة بالليرة اللبنانية وذلك تبعاً للاكتتابات والاستحقاقات. أمّا في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمّن الفوائد المتراكمة غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

### جدول رقم 6 توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2 2023	ك 1 2022	ك 1 2021	
15303	15317	20900	المصارف
%16,7	%16,8	%22,5	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
%62,3	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
%19,6	%18,9	%14,0	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
%0,8	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و ٢١,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

#### الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف

#### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.

اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة

### جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و ١,١٪ للحكومات و ٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٣٣٧

### جدول رقم 8 مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعدّدة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملاحق الإحصائي  
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)  
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021		2020		مليار ليرة
	بالقيمة	بالنسبة (%)	2021	2020	
	4921	32.08	20263	15342	الإيرادات الإجمالية
	-1359	-7.00	18066	19425	النفقات الإجمالية
	-293	-9.43	2813	3106	منها خدمة الدين العام
	-1066	-6.53	15253	16319	الإنتفاق خارج خدمة الدين العام
			2197	-4083	الرصيد الكلي
			5010	-977	الرصيد الأولي
			12.2	-21.0	الرصيد الكلي/النفقات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين  
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-22	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العمة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة  
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك-23	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

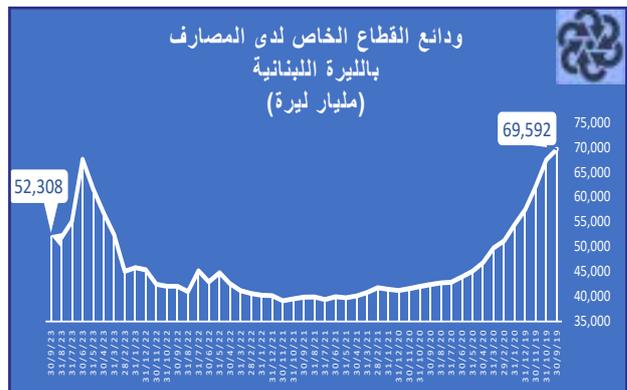
تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٢٤٩٦ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ١٢٨٨٣ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، في متابعة للمنحى القائم منذ بداية الأزمة، مع الإشارة إلى بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



ثالثاً- أبرز التطورات المصرفية والنقدية

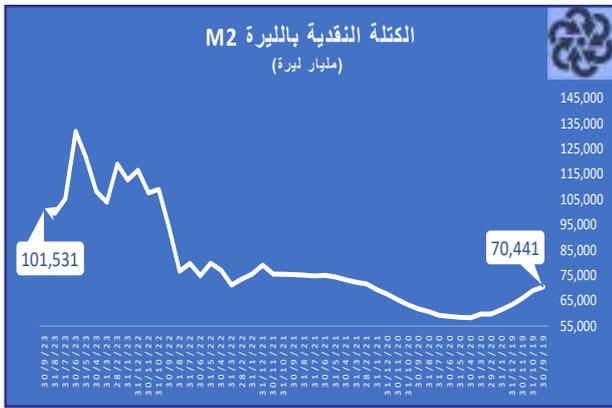
• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت وداائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥٢٣٠٨ مليارات ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٣، مقابل ٥١٠٥١ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٣ و ٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.





تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M2، قليلاً إلى ٥٠٤٠٦ مليارات ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٣، مقارنةً مع ٥٠٨٠٠ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. في حين ازدادت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١٠١٥٣١ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٣ مقارنةً مع ٩٩٥٥٢ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.





سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية قد تكون تقارب ٩ إلى ١٠ مليارات دولار.

- استقرت تقريباً ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة على ٤,٤ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، كما استقرت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة على ٣,١ مليارات دولار في التاريخين المذكورين على التوالي.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد بلغت ٨,٦٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٣.

- تراجمت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات، إلى حوالي ٢,٦ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣، مقابل ٢,٧ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٣ و ٢,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتماب الخسائر المتوقعة من التوظيفات في



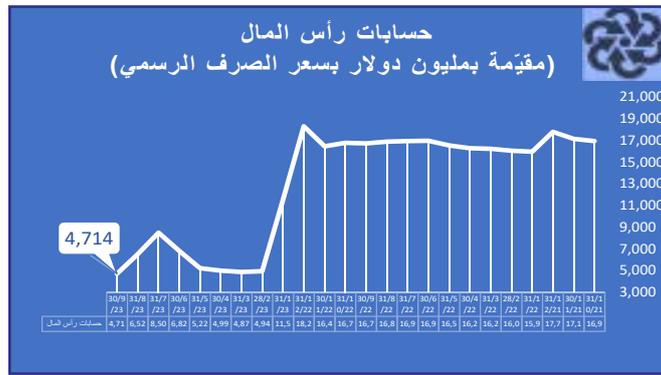
على نحو بسيط إلى ٨٣,٨ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣، مقابل ٨٣,٩ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

- تراجمت ودائع المصارف التجارية (باليرة والعملات الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)



سوى فروقات إعادة تخمين الأصول العقارية للمصارف الحاصلة على موافقة مصرف لبنان حصراً، ومن جهة أخرى، إلى تراجع رأس المال الأساسي بالعملة الأجنبية نتيجة انخفاض في الاحتياطات والعلاوات وتخصيص جزء من رأس المال، حيث اتخذت المصارف إجراءات تصحيحية في ضوء التعليمات الأخيرة الصادرة عن لجنة الرقابة على المصارف.

تراجعت حسابات رأس المال، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، بشكل ملحوظ إلى ٤,٧ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣، مقابل ٦,٥ مليارات دولار في نهاية آب ٢٠٢٣. ويعود ذلك، من جهة، إلى تراجع رأس المال الأساسي بالليرة اللبنانية لأسباب تصحيحية بعد الطلب من المصارف بأن لا تُسجّل في بند «حسابات رأس المال»



على القطاع الخاص المقيم، وتمّ نقلها إلى البند المذكور بموافقة لجنة الرقابة على المصارف.

عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٧٣٧ فرعاً في نهاية تموز ٢٠٢٣، ووصل عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية الشهر المذكور مقابل ١٥٥٣٧ شخصاً في نهاية العام ٢٠٢٢.

ازدادت القيم الثابتة المادية، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، بشكل لافت إلى حوالي ٢,٩ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣، مقابل ١,٥ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٣. ويعود ذلك إلى نقل قسم من «سندات رأسمال أو أسهم» مدرجة في بند محفظة أوراق مالية لجهات مقيمة على ميزانية المصارف إلى بند أصول مادية (tangible assets). وهذه الأسهم سبق أن حصلت عليها المصارف كجزء من تسوية الديون



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان



### معدلات الفوائد

#### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيلول ٢٠٢٣، بلغت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية ٦,٣٥٪ مقابل ٦,٣٧٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٤٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وفي نهاية أيلول ٢٠٢٣، بلغ متوسط عمر المحفظة ١١٠٣ أيام (٣,٠٣ سنوات) مقابل ١١٢٠ يوماً (٣,٠٨ سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق (١٢٧٥ يوماً أو ٣,٥٠ سنوات في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات بالليرة المُصدّرة في شهر أيلول ٢٠٢٣، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٠٠٪ لفئة السنتين، ٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات و ٦,٠٠٪ لفئة الخمس سنوات.

#### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة

عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية ((Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في أيلول ٢٠٢٣، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية بواقع ٨ نقاط أساس إلى ٠,٤٩٪ مقابل ٠,٤١٪ في الشهر الذي سبق (٠,٦٦٪ في أيلول ٢٠٢٢)، كما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٤,٣٦٪ في أيلول ٢٠٢٣ مقابل ٣,٧٧٪ في آب ٢٠٢٣ (٥,٠٩٪ في أيلول ٢٠٢٢). على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call)، فقد بلغت ٤٢,٢٩٪ في نهاية شهر أيلول ٢٠٢٣ مقابل ١٠,٣٤٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٣٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٢). وفي أيلول ٢٠٢٣، راوح هذا المعدل بين ١٪ كحدّ أدنى و ١١٠٪ كحدّ أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

### جدول رقم 9

#### تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%).

أيلول 2023	آب 2023	أيلول 2022	
0,49	0,41	0,66	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
4,36	3,77	5,09	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
42,29	100,34	3,00	معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة

المصدر : مصرف لبنان

#### الفوائد المصرفية على الدولار

في أيلول ٢٠٢٣، استقرّ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان على ٠,٠٣٪ شأنه في الشهر الذي سبق (٠,٠٩٪ في أيلول ٢٠٢٢)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٣,١٥٪ في أيلول ٢٠٢٣ مقابل ٢,٤٠٪ في آب ٢٠٢٣ (٤,٦١٪ في أيلول ٢٠٢٢). وفي أيلول ٢٠٢٣، بلغ متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر ٥,٦٦٪ مقابل ٥,٦٤٪ في الشهر الذي سبق و ٣,٤٥٪ في أيلول ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أن العمل

توقّف بالليبور كمؤشر مرجعي للفوائد في الأسواق العالمية، ليُصار إلى الاعتماد على فوائد مرجعية بديلة هي في لبنان SOFR للدولار الأميركي وESTR لليورو، على أن يُضاف إليهما قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة IDA Spread Adjustment (التعميم الوسيط رقم ٦٤٠). وقد بلغ معدل SOFR ٥,٣١٪ في أيلول ٢٠٢٣. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10  
تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

أيلول 2023	آب 2023	أيلول 2022	
0,03	0,03	0,09	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
3,15	2,40	4,61	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
5,66	5,64	3,45	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر
5,31	5,30	2,51	متوسط معدل SOFR

المصدر : مصرف لبنان

قد انخفضت بمقدار ١٢٠٥ ملايين دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ٢٩٢٨ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وتشمل هذه الموجودات موجودات خارجية سائلة بلغت قيمتها ٨٤١٤ مليون دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى ١٣٩٨٩ مليون دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٣ مقابل ١٣٩٠٢ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٤٩١٠ ملايين دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٢. وعليه، تكون هذه الموجودات



الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيلول-22	ك-22	أب-23	أيلول-23
<b>الموجودات</b>				
الموفورات	167657	165536	1268924	1267432
- أوراق نقدية	4387	6552	10698	10283
- ودائع لدى مصرف لبنان	163269	158984	1258226	1257149
ديون على القطاع الخاص المقيم	30043	27150	118003	114480
- بالليرات اللبنانية	14396	13778	12662	12276
- بالعملات الأجنبية	15647	13372	105340	102204
ديون على القطاع العام	19929	17383	52049	50814
منها: سندات بالليرة	14044	12707	11629	11537
سندات بالعملات	5636	4423	39878	38724
ديون مختلفة	249	253	542	554
موجودات خارجية	15856	15184	136587	139209
- قروض على غير المقيمين	3549	3078	15819	15908
- قروض على مصارف غير مقيمة	6018	6333	66008	66375
- موجودات خارجية أخرى	3977	3757	33770	35576
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	1578	1213	13303	13061
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	734	804	7687	8289
القيم الثابتة	8405	20690	43908	62818
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	3876	4210	67616	41739
موجودات غير مصنفة	6002	4699	18774	13852
<b>المجموع</b>	<b>251768</b>	<b>254853</b>	<b>1705860</b>	<b>1690344</b>
<b>المطلوبات</b>				
ودائع القطاع الخاص المقيم	153099	154248	1113530	1109392
- ودائع بالليرة	39048	42336	48168	49418
- ودائع بالعملات الأجنبية	114051	111912	1065362	1059973
ودائع القطاع العام	5666	7055	17673	17893
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	35274	35270	320267	318104
- بالليرات اللبنانية	3027	3038	2882	2889
- بالعملات الأجنبية	32247	32233	317385	315214
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	6630	6501	46642	46644
سندات دين	531	417	4401	4441
أموال دائمة	25191	27569	97827	70712
- أموال خاصة	24108	20925	84518	57099
- الرأسمال المساند	1083	6644	13308	13613
مطلوبات غير مصنفة	25377	23793	105521	123159
<b>المجموع</b>	<b>251768</b>	<b>254853</b>	<b>1705860</b>	<b>1690344</b>

المصدر : مصرف لبنان

\*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

## وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيلول -22	ك-1-22	أب -23	أيلول -23
<b>الموجودات</b>				
<b>الموجودات الخارجية :</b>	<b>39493</b>	<b>40777</b>	<b>401307</b>	<b>392548</b>
- ذهب	23244	25102	268961	258908
(مقيم بملايين د.أ)	(15419)	(16651)	(17931)	(17261)
- عملات أجنبية	16249	15675	132346	133640
(مقيمة بملايين د.أ)	(10779)	(10398)	(8823)	(8909)
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>381</b>	<b>342</b>	<b>348</b>	<b>319</b>
<b>سلفات للمصارف التجارية</b>	<b>17567</b>	<b>16159</b>	<b>14077</b>	<b>15346</b>
<b>سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية</b>	<b>1860</b>	<b>1830</b>	<b>1564</b>	<b>1562</b>
<b>سلفات للقطاع العام **</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>249256</b>	<b>249260</b>
<b>فروقات القطع *</b>			<b>631257</b>	<b>651502</b>
<b>محفظة الأوراق المالية</b>	<b>68116</b>	<b>67849</b>	<b>142322</b>	<b>141596</b>
<b>القيم الثابتة</b>	<b>454</b>	<b>431</b>	<b>507</b>	<b>510</b>
<b>أصول من عمليات تبادل ادوات مالية</b>	<b>18081</b>	<b>18081</b>	<b>18081</b>	<b>18081</b>
<b>موجودات غير مصنفة</b>	<b>122864</b>	<b>140508</b>	<b>102670</b>	<b>105653</b>
<b>المجموع</b>	<b>268816</b>	<b>285977</b>	<b>1561388</b>	<b>1576376</b>
<b>المطلوبات</b>				
<b>النقد المتداول خارج مصرف لبنان</b>	<b>58944</b>	<b>80171</b>	<b>61634</b>	<b>60794</b>
<b>ودائع المصارف التجارية</b>	<b>158800</b>	<b>153275</b>	<b>1300010</b>	<b>1300912</b>
<b>ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية</b>	<b>2250</b>	<b>2645</b>	<b>11483</b>	<b>10605</b>
<b>ودائع القطاع الخاص</b>	<b>110</b>	<b>369</b>	<b>2193</b>	<b>2336</b>
<b>التزامات تجاه القطاع العام</b>	<b>17261</b>	<b>19341</b>	<b>134657</b>	<b>149082</b>
<b>فروقات قطع</b>	<b>17019</b>	<b>19131</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>التزامات خارجية</b>	<b>2485</b>	<b>2495</b>	<b>25605</b>	<b>25573</b>
(مقيمة بملايين د.أ)	(1648)	(1655)	(1707)	(1705)
<b>التزامات خاصة طويلة الأجل</b>	<b>90</b>	<b>90</b>	<b>0</b>	<b>0</b>
<b>الأموال الخاصة</b>	<b>5318</b>	<b>5296</b>	<b>13487</b>	<b>13487</b>
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	<b>6539</b>	<b>3162</b>	<b>12320</b>	<b>13587</b>
<b>المجموع</b>	<b>268816</b>	<b>285977</b>	<b>1561388</b>	<b>1576376</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.  
\*\* استناداً إلى المادتين ٨٥ و٩٧ من قانون النقد والتسليف واللتين تنصان على كون مصرف لبنان هو مصرف القطاع العام والعميل المالي له، قام مصرف لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٧ بتسديد مدفوعات عن الدولة اللبنانية بالعملة الأجنبية من احتياطياته وذلك ريثما تقوم الدولة بسداد هذه المبالغ بالعملة الأجنبية لاحقاً.  
لقاء هذه المدفوعات، تم تخصيص قيمة موازية باليرة اللبنانية بمثابة ضمانة نقدية وفقاً لمعدل صرف مقداره ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وهكذا كان مجموع ودائع القطاع العام المقيّم باليرة اللبنانية لغاية تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ يفوق الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملة الأجنبية، ما أدى إلى رصيد صافي دائن لمجموع ودائع القطاع العام في جهة «المطلوبات».  
وبعد أن تم بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١ اعتماد معدل صرف ١٥٠٠٠ بدلاً من ١٥٠٧,٥، أصبح الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملة الأجنبية يفوق قيمة الضمانة النقدية، فنتج عن ذلك «صافي مدين» لصالح مصرف لبنان، ما استوجب إظهار ما يوازي باليرة اللبنانية رصيد المدفوعات الصافي التراكمي ضمن بند تسليفات للقطاع العام جهة «الموجودات».



## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيلول -22	أب -23	ك-1-22	أيلول -23
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>76169</b>	<b>83911</b>	<b>98780</b>	<b>86341</b>
- النقد في التداول	54484	50800	73514	50406
- ودائع تحت الطلب بالليرة	21684	33110	25266	35935
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>132157</b>	<b>1087817</b>	<b>130423</b>	<b>1081232</b>
- ودائع أخرى بالليرة	17516	15641	17802	15190
- ودائع بالعملة الأجنبية	114641	1072176	112620	1066042
<b>سندات دين</b>	<b>399</b>	<b>3923</b>	<b>369</b>	<b>3941</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- بالليرات اللبنانية M2	93685	99552	116583	101531
- بالليرات والعملة M3	208725	1175651	229572	1171514
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	226978	1197497	247761	1193220
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>16566</b>	<b>216410</b>	<b>18197</b>	<b>213705</b>
- الموجودات بالذهب	23244	268961	25102	258908
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(6679)	(52551)	(6905)	(45203)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>41080</b>	<b>835517</b>	<b>31711</b>	<b>839162</b>
- ديون صافية على القطاع العام	58099	204260	50842	187661
- فروقات القطع	(17019)	631257	(19131)	651502
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>33128</b>	<b>130570</b>	<b>30038</b>	<b>127319</b>
- بالليرات اللبنانية	16173	14009	15449	13587
- بالعملة الأجنبية	16955	116561	14589	113732
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>117951</b>	<b>(6847)</b>	<b>149625</b>	<b>(8672)</b>
<b>المجموع</b>	<b>208725</b>	<b>1175651</b>	<b>229572</b>	<b>1171514</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
أيلول 2023

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	16343.43	16991.39	16718.51	16488.95
الجنيه الاسترليني	18279.00	19014.00	18621.33	18352.50
الين الياباني	100.44	103.11	101.60	100.62
الدولار الكندي	10973.74	11156.56	11078.37	11151.59
الدولار الاسترالي	9564.00	9721.50	9639.60	9721.50
اليورو	15792.00	16272.00	16038.53	15916.50

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	آب - 23				أيلول - 23			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.26	1.28	1.27	1.27	1.21	1.26	1.24	1.22
الين الياباني	141.76	146.54	144.89	145.54	146.22	149.63	147.89	149.37
الفرنك السويسري	0.87	0.88	0.88	0.88	0.88	0.92	0.90	0.92
اليورو	1.08	1.10	1.09	1.09	1.05	1.08	1.07	1.06
أونصة الذهب	1889.41	1944.14	1918.21	1940.11	1848.65	1940.11	1913.57	1848.65

المصدر : Bloomberg.com



## من منصة صيرفة إلى بلومبرغ

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

عملاتها مقابل عملات أجنبية يجري تسديدها في الخارج أو في حسابات جديدة (Fresh Accounts) في لبنان، أو شرائها العملات الأجنبية أوراقاً نقدية أو من حسابات جديدة مقابل الليرة اللبنانية يجري تسديدها أوراقاً نقدية أو في حساب العميل.

وفي بيان له، أعلن الحاكم السابق أن المصرف المركزي سيقوم بعمليات بيع للدولار للمصارف المشاركة في منصة «Sayrafa» بسعر ١٢٠٠٠ ليرة للدولار الواحد، وذلك بعد ١٨ شهر من بداية الإنهيار الاقتصادي في لبنان لاعتبارها وسيلة في يده تخدم استقرار الليرة. كان حجم التداول من قبل المصارف ومؤسسات الصرافة المشاركة على المنصة خلال شهر تموز ٢٠٢١ حوالي ٤٧ مليون دولار أميركي، ليرتفع إلى ١٦٥٥ مليون دولار في آذار ٢٠٢٢ وصولاً إلى ٣١١٥ مليوناً وهو أعلى حجم إجمالي قد بلغه في شهر حزيران ٢٠٢٣، ليقارب حجم التداول الإجمالي على هذه المنصة من أيار ٢٠٢١ حتى تموز ٢٠٢٣ الـ ٢٥ مليار دولار.

عملياً، سمح مصرف لبنان من خلال هذه المنصة بشراء الدولارات من المصارف بسعر أدنى من ذلك المعروض في السوق الموازية، ليتمكن من التحكم في القفزات الملحوظة التي كان يسجلها الدولار، بالإضافة إلى دعم التجار الذين كانوا يلجؤون إلى السوق الموازية لتأمين حاجاتهم من العملة الصعبة، الأمر الذي كان يزيد من الطلب على الدولار وبالتالي يرفع من سعر صرفه.

كما لعبت منصة صيرفة دوراً بارزاً من خلال التعميم الأساسي رقم ١٦١ الصادر في نهاية العام ٢٠٢١، الذي أتاح للمصارف الدفع لعملائها سحباتهم النقدية المسموح بها وفق سعر الصرف على منصة صيرفة، ما أفاد بشكل بارز موظفي القطاع العام كونهم باتوا يقبضون رواتبهم بالدولار للمحافظة بعض الشيء على قدرتهم الشرائية.

كما ساهمت صيرفة في تحقيق الربح السريع للعديد من اللبنانيين الذين عمدوا إلى شراء الدولارات من صيرفة بسعر منخفض لاستبدالها في السوق الموازية على سعر صرف مرتفع وبالتالي تحقيق الأرباح من الفارق الذي

بعد عامين ونُيف على انطلاقتها رسمياً في أيار ٢٠٢١، ها هي منصة صيرفة تتوقّف عن العمل والحديث جارٍ عن استبدالها بمنصة تداول جديدة «بلومبرغ» نظراً لافتقار الأولى للشفافية والحوكمة، ما أثار العديد من التساؤلات حول الموضوع وأعاد تسليط الضوء على نشأتها وآلياتها والنتائج المحقّقة من خلالها، بالإضافة إلى الاستفسار عن «ما بعد صيرفة».

بعد التدهور التاريخي الذي شهدته العملة الوطنية والجهود القائمة للجمه، أعلن حاكم مصرف لبنان السابق انطلاق العمل بالمنصة الإلكترونية لعمليات الصرافة للتداول بالعملات بين الدولار الأميركي والليرة اللبنانية «منصة صيرفة» رسمياً في أيار ٢٠٢١ بغية إتاحة شفافية سوق الدولار. فكان دور المنصة قائماً على تأمين عملية بيع وشراء العملات الأجنبية النقدية وتحديد الدولار الأميركي بسعر يحدّد العرض والطلب الموجه إلى المصارف والصرافين لشراء الدولار وبيعه في السوق، على أن تكون هذه العمليات متاحة لكلّ من التجار والمستوردين والمؤسسات والأفراد العاديين طبعاً مع لزوم تأمين المستندات والمعلومات المحددة. وعلى الرغم من تحديد السوق للسعر، يمكن أن يقوم المصرف المركزي بالتدخل في الأوقات المناسبة لضبط التقلبات في أسعار سوق صيرفة ولجم المضاربات والسيطرة على الدولار.

حينها، أصدر المصرف المركزي التعميم الأساسي رقم ١٥٧ ليطلب من المصارف أن تشترك حكماً في المنصة الإلكترونية لعملية الصرافة المنشأة من مصرف لبنان بناء على دعوة على عنوان (IP) خاص بكل مصرف من قبل وحدة العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. كما يمكن للمصارف أن تقوم بتأمين الحاجات التجارية والشخصية لعملائها وفقاً للعرض والطلب في السوق، شرط ألا يتم اعتماد هوامش بين سعر البيع وسعر الشراء أو أي نوع من العمولات تخرج عن العادات المألوفة وألا تتجاوز في مطلق الأحوال كحد أقصى نسبة ١٪ من سعر الشراء، وذلك عن طريق شرائها أوراقاً نقدية بالليرة اللبنانية من



غير الشرعيين فالشخص الذي يملك مبلغاً من المال لا تتوفر فيه فواتير ويريد تبديله، سوف يُمنع من اللجوء إلى منصة بلومبرغ، وبالتالي سيتوجّه تلقائياً إلى السوق الموازية. ففي حال عمد المصرف المركزي إلى التركيز على التشدد في القيود على عمليات القطع وحصرها بفئات وغايات محدّدة بهدف الامتثال لمعايير مكافحة تبييض الأموال، فسيبقى عدد لا بأس به من العمليات خارج نطاق المنصة، وبالتالي سنشهد عودة اتساع الفارق بين سعر المنصة وسعر السوق الموازية، وستكون المنصة قد باءت بالفشل. وبالعكس، في حال التساهل، سوف تزداد مخاطر تبييض الأموال والمضاربة على العملة المحلية.

فيتعيّن على المصرف المركزي التنبّه إلى هذه بالمنصة. في الأشهر المقبلة، ستكون الفترة الانتقالية تحت السيطرة بعد موافقة مصرف لبنان على تأمين الدولارات من السوق لتسديد رواتب القطاع العام بالدولار لفترة شهرين، من دون المس بالاحتياطات. لكن الغموض يلفّ الفترة التي تليها من الناحية القانونية والتقنية علماً أنّه من المفترض أن تنطلق المنصة الجديدة في العام المقبل مع مواكبة تقنية من فريق لصندوق النقد الدولي.

في النهاية، إنّ إطلاق المنصة لا يعني نجاحها، فالكرة في ملعب الحكومة أولاً ومدى قدرتها على مساعدة مصرف لبنان، إلى جانب القيام بالإصلاحات المرجوة وتحسين إيراداتها بالدولار والقيام بإصلاحات مالية بغية تخفيف الضغط عن المصرف المركزي بالإضافة إلى مدى تجاوب السوق والمضاربين مع هذه المنصة. ذلك إلى جانب تطوّر الأحداث الأمنية الجارية في لبنان والمنطقة والقدرة على التقدّم في ظل هذه الأجواء.

نذكر أنّه تمّ إعداد هذا التقرير قبل إندلاع الحرب على غزة بحيث كان من المفترض أن تدخل منصة بلومبرغ حيز التنفيذ في بداية شهر تشرين الثاني بعد تدريب الكوادر البشرية، لكنّ الوضع الأمني لم يعد يسمح للمدربين الأجانب بالمجيء إلى لبنان، وتالياً من الطبيعي أن يتمّ تأجيل إطلاق المنصة.

في السابع من أيلول ٢٠٢٣، أقرّ مجلس الوزراء اعتماد منصّة «بلومبرغ» إذ يرى أنّ اللجوء إلى هذه المنصة الجديدة يترجم الإلتزام بتوصيات صندوق النقد الدولي لناحية إلغاء تعدّد الأسعار، وبالتالي تحرير سعر الصرف. ومن إيجابيات هذه المنصة عدم تحمّل مصرف لبنان كلّ الضغوط النقدية والمالية وتعزيز الشفافية والحدّ من الاقتصاد النقدي كما يطالب به كلّ من صندوق النقد والبنك الدولي، وذلك من خلال تحويل الطلب على الدولار من السوق الموازية إلى هذه المنصة الرسمية، بالإضافة إلى تعزيز رقابة المصارف على مصدر الدولارات ومسارها وهوية المتعاملين بها، بما يمنع تبييض الأموال.

يتمّ التعامل بهذه المنصة من خلال المؤسسات المشتركة مع الوكالة، ويبلغ عدد المصارف التي تملك هذه الامكانية حتى الآن ١٣، وهي التي ستسجّل العمليات لديها في الفترة الأولى من قبل العملاء والصرافين والتجار والمستوردين والمصارف الأخرى غير المسجّلة في الوكالة، والتي بإمكانها لاحقاً الاشتراك في المنصة على أن تشتري الدولارات وتتقدّم بطلبات لشراء الدولار لزبائنها وتقوم بعدها بعمليات الصرف عبر منصة بلومبرغ، مع تأكّد مصرف لبنان من صحّة هذه الطلبات وهدفها. أمّا السوق الموازية فتبقى للمبالغ الصغيرة التي يتمّ تبديلها من خلال الصرافين الشرعيين. كما ستعمل هذه المنصة بحيادية تجاه تحديد سعر الصرف كون العرض والطلب هما العاملان اللذان سيحدّدانه، مع إمكانية تدخل مصرف لبنان بشكل انتقائي لضبط سعر الصرف فلا يكون هو اللاعب الأساسي على المنصة، بعكس منصة صيرفة حيث كان يتدخّل على نحو مباشر في عرض الدولارات التي يشتريها من السوق.

وبعد ان اتضحت آليّة عمل المنصة نوعاً ما، تحتاج هذه الأخيرة إلى الوقت ليتأكّد المصرف المركزي من إنجاز الإجراءات التقنية والترتيبات اللوجستية ومن جهوزية المصارف من تدريب موظفين وإعداد بيانات تحتاج إليها. إلّا أنّ ثمة آراء تؤكّد بقاء المضاربات ووجود سوقين للدولار طالما أنّ الجهات المعنية لم تضع حدّاً للصرافين



إلى اعتماد جملة من القرارات والإجراءات بينها زيادة حصص التمويل، ما من شأنه مساعدة الدول الأقل دخلاً واعتماد مقعد جديد للقارة الأفريقية في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لتعزيز صوت القارة داخل المجلس.

### تقرير صندوق النقد الدولي حول النظرة المستقبلية للإقتصاد العالمي

توقّع صندوق النقد الدولي في تقريره أن يكون الإقتصاد اللبناني قد سجّل صفر نمو في العام 2022 مقارنةً بإنكماش بنسبة 25,9% في العام 2020 و10,0% في العام 2021. وعلّل الصندوق عدم قدرته على تقدير أرقام النمو للفترة الممتدة بين العام 2023 لغاية العام 2028 بالضبابية حول الأوضاع الإقتصادية في لبنان. كما أشار إلى تسارع نسبة التضخم في لبنان من 84,9% في العام 2020 إلى 154,8% في العام 2021 و171,2% في العام 2022. وقدّر أن يكون العجز في الحساب الجاري قد تدهور من نسبة 15,7% و17,3% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين 2020 و2021 إلى نسبة 28,8% في العام 2022.

### أداء ضعيف للبنان في مؤشرات الحوكمة

حدّث البنك الدولي أخيراً قاعدة بياناته حول مؤشرات الحوكمة العالمية للعام 2022 عرّض من خلالها النتائج التي سجّلتها أكثر من 200 دولة وإقليم لناحية ستة أبعاد للحوكمة، وهي: الصوت والمحاسبة، الإستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريع، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وفي التفاصيل، حدّد كلّ بلد نتيجةً تراوح بين -2,50 (حوكمة ضعيفة) و2,50 (حوكمة قويّة)، بالإضافة إلى رتبةٍ مئويّة تراوح بين الصفر (الأسوأ) والمئة (الأفضل) في كلّ من المؤشرات الستة. احتلّ لبنان المرتبة الثالثة بين نظرائه الإقليميين في معيار الصوت والمحاسبة، وجاء أدأؤه ضعيفاً في باقي المعايير. وقد سجّل تراجعاً في جميع أبعاد الحوكمة المذكورة أعلاه بإستثناء بعدّي الإستقرار السياسي وغياب العنف والسيطرة على الفساد مقارنةً بنتائج العام 2021.

### إنخفاض مؤشر بلوم في تشرين الأول

انخفض مؤشر مديري المشتريات الرئيس للبنان BLOM من 49,1 نقطة في أيلول 2023 إلى 48,9 نقطة في تشرين الأول 2023 بسبب تأثير إلغاء الطلبات على النشاط التجاري. وجاء ذلك بدرجة كبيرة نتيجة التوتر الجيوسياسي حيث ارتفع منسوب القلق في البلاد نظراً للمخاوف من انخراط لبنان في الحرب. وتبعاً لذلك، أوجدت هذه التوترات الإقليمية مناخاً من انعدام الإستقرار الإقتصادي.

### ارتفاع ملحوظ في عدد السياح

بلغ عدد السائحين الوافدين إلى لبنان إلى 1404768 شخصاً في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، أي بزيادة 25,3% قياساً على الفترة ذاتها من العام الذي سبق، حيث بلغ عدد الوافدين 1120927 شخصاً. وتوزّع القادمون في فترة كانون الثاني-أيلول 2023 بحسب البلدان كالآتي: الدول الأوروبية (581511 شخصاً أي 41,4% من المجموع)، الدول العربية (353518 شخصاً أو 25,2% من المجموع)، أميركا الشمالية واللاتينية (295116 شخصاً، 21% من المجموع)، آسيا (65233) وأوقيانيا (61562) وأفريقيا (47740) ومختلف (88 شخصاً).

### اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المغرب

انعقدت في الفترة بين 9 و15 تشرين الأول 2023 الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، في مراكش. شارك فيها مندوبون عن 189 دولة عضواً في الصندوق والبنك. كان على جدول الأعمال مناقشة آخر التطورات الإقتصادية العالمية، والتحديات التي تواجه الإقتصاد الكلي، وتطورات الرقمنة وتكنولوجيا الخدمات المالية، وقضايا المناخ. وناقشت الاجتماعات على مدى أسبوع كامل جملة من القضايا الإقتصادية والمالية، بينها معضلة الديون والنمو الإقتصادي والشمول المالي والرقمي وإصلاح المؤسسات المالية الدولية والأمن الغذائي والتغير المناخي. وخلصت



جهة أخرى، وصل عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 1260 جهازاً في نهاية آب 2023 مقابل 1515 جهازاً في نهاية العام 2022 و1724 جهازاً في نهاية العام 2021. كما انخفض عدد نقاط البيع في الفترات الثلاث على التوالي إلى 23862 نقطة من 26505 نقاط و30932 نقطة.

**مسح صندوق النقد الدولي عن الولوج المالي في لبنان**  
يبيّن مسح الوصول المالي لعام 2023 الذي أجراه صندوق النقد الدولي، التطورات التالية في بعض المؤشرات المختارة في ما يخص لبنان للسنوات الثلاث 2012 و2019 و2022.

### انخفاض عدد البطاقات المصرفية المتداولة حتى نهاية آب 2023

انخفض عدد البطاقات المتداولة من 2,6 مليون بطاقة في نهاية العام 2021 إلى 2,4 مليوناً في نهاية العام 2022 ثم إلى 2,1 مليوناً في نهاية آب 2023. وبلغت نسبة حاملي البطاقات من المقيمين 97,2% و97,4% و97,1% في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. ويكون مجموع عدد البطاقات تراجع بحوالي 546 ألف بطاقة بين نهاية العام 2021 ونهاية آب 2023، يعود ذلك إلى حدّ كبير إلى انخفاض عدد البطاقات المدفوعة مسبقاً وبطاقات الائتمان التي يحملها المقيمون. من

2022	2019	2012	
521,8	648,3	749,8	عدد المودعين لكل ألف شخص راشد
1223,5	1293,8	1313,5	عدد حسابات الودائع لكل ألف شخص راشد
128,8	258,8	269,5	عدد المقترضين لكل ألف شخص راشد
262,4	571,0	515,2	عدد حسابات الاقتراض لكل ألف شخص راشد
*57,3	235,0	229,3	محفظة الودائع/الناتج المحلي الإجمالي (%)
*13,7	82,5	86,0	محفظة القروض/الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: صندوق النقد الدولي  
\*عن العام 2021



## الدين العام: العودة إلى منحنى الإرتفاع مجدداً

(أو ما يزيد قليلاً عن 91 تريليون دولار) بحلول نهاية العام 2022. كما تضاعف الدين الخاص ثلاث مرات ليصل إلى 146% من إجمالي الناتج المحلي (أو حوالي 144 تريليون دولار)، ولكن على مدى فترة زمنية أطول بين عامي 1960 و2022.

ولعبت الصين دوراً مركزياً في زيادة الدين العالمي في العقود الأخيرة حيث تجاوز الإقتراض النمو الإقتصادي. وارتفع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى المستوى ذاته المسجل في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين لا يزال إجمالي الدين في الصين، (وبالغ 47,5 تريليون دولار) أقل بكثير من حيث القيمة من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية (حوالي 70 تريليون دولار). أما بالنسبة لديون الشركات غير المالية، فإن النسبة البالغة 28% في الصين هي الأكبر في العالم.

كما ارتفعت الديون في البلدان النامية المنخفضة الدخل بشكل كبير في العقدين الماضيين، وإن من مستويات أقل. وحتى مع بقاء مستويات ديونها، وخاصة ديون القطاع الخاص، منخفضة نسبياً في المتوسط مقارنة مع الاقتصادات المتقدمة والناشئة، فإن وتيرة زيادة الدين منذ الأزمة المالية العالمية خلقت تحديات ونقاط ضعف. ويعاني أكثر من نصف البلدان النامية المنخفضة الدخل من حالة مديونية حرجة أو هي معرضة لذلك.

في معالجة نقاط الضعف المتعلقة بالديون، ينبغي على الحكومات أن تتخذ خطوات عاجلة للمساعدة في ذلك وعكس اتجاهات الديون الطويلة الأجل. بالنسبة لديون القطاع الخاص، فيمكن أن تشمل تلك السياسات مراقبة يقظة لأعباء ديون الأسر والشركات غير المالية وما يتعلّق بها من مخاطر على الإستقرار المالي. في ما يتعلّق بمواطن الضعف في الدين العام، فإن بناء إطار مالي يتمتّع بمصداقية يمكن أن يوجّه عملية تحقيق التوازن بين احتياجات الإنفاق والقدرة على تحمّل الديون.

وبالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض، يعدّ تحسين القدرة على تحصيل إيرادات ضريبية إضافية أمراً أساسياً. وبالنسبة للدول التي تعاني من ديون غير قابلة

على الرغم من أنّ الدين العالمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجّل انخفاضاً كبيراً آخر في العام 2022، إلا أنه لا يزال مرتفعاً، ولا تزال القدرة على تحمّل الدين تشكّل مصدر قلقاً.

لقد تراجع عبء الدين العالمي للعام الثاني على التوالي، وإن كان لا يزال أعلى من مستواه المرتفع الذي كان سائداً قبل الجائحة، وذلك وفقاً لتحديث قاعدة بيانات الدين العالمي لدى صندوق النقد الدولي. وبلغ إجمالي الدين 238% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022، بزيادة قدرها 9 نقاط مئوية عن المستوى الذي كان عليه في العام 2019. أما من حيث القيمة، فقد بلغ الدين الإجمالي 235 تريليون دولار أميركي، أيّ كان أعلى بمقدار 200 مليار دولار من مستواه في العام 2021. ويتعين على صنّاع السياسات أن يكونوا ثابتين مدى السنوات القليلة المقبلة في التزامهم بالحفاظ على القدرة على تحمّل الديون.

على الرغم من انتعاش النمو الإقتصادي منذ العام 2020 وبلوغ التضخم مستويات أعلى من المتوقع بكثير، بقي الدين العام مرتفعاً للغاية. وأدت العجزات في المالية العامة إلى إبقاء مستويات الدين العام مرتفعة، إذ أنفقت العديد من الحكومات المزيد لتعزيز النمو الإقتصادي والإستجابة لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة حتى ولو أنهت الدعم المالي المرتبط بجائحة كورونا.

ونتيجة لذلك، انخفض الدين العام بمقدار 8 نقاط مئوية فقط من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العامين الماضيين، أي ما يعادل حوالي نصف الزيادة المرتبطة بالجائحة فقط، كما هو مبين في أحدث تقارير صندوق النقد الدولي المتعلقة برصد الديون العالمية. وانخفضت الديون الخاصة، والتي تشمل ديون الأسر والشركات غير المالية، بوتيرة أسرع وذلك بنسبة 12 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

استمرت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع لعقود من الزمن قبل جائحة كورونا. وتضاعف الدين العام العالمي ثلاث مرات منذ منتصف السبعينيات ليصل إلى 92% من الناتج المحلي الإجمالي

مالياً ويسمح باستثمارات جديدة، مما يساعد على تعزيز النمو الإقتصادي في السنوات المقبلة.

المرجع : مدونة صندوق النقد الدولي - IMF Blog - أيلول 2023

للتحمل، فإن الأمر يتطلب نهجاً شاملاً يشمل الانضباط المالي فضلاً عن إعادة هيكلة الديون بموجب الإطار المشترك لمجموعة العشرين، وهو الآلية المتعددة الأطراف للإعفاء من الدين السيادي وإعادة هيكلته. ويبقى الأهم من ذلك أن خفض أعباء الديون سيخلق حيزاً



## الحاجة إلى التخلف عن الدفع وليس إلى الدولار في الأرجنتين

اعتماد الدولار التخفيف من عدد المشاكل، إذ يستخدم معظم الأرجنتينيين العملة الأميركية، ما يجنبهم متاعب التحويل إلى البيزو والعكس. ولن تتأثر أسعار صرف الدولار، العملة الأكثر تداولاً في العالم، بأي شيء يحدث في الأرجنتين، ذات الإقتصاد الصغير إلى حد ما، ما يعني أن قيمة العملة لن تتأرجح بعد الآن. وهي الصيغة التي أبتت الأمور مستقرة نسبياً لفترة على الأقل في الإكوادور، بعد تحويلها إلى الدولار في العام 2000.

لكن عامل الجذب الرئيسي هو منع الأرجنتين من طباعة النقود. وكان فريدمان ينتقد المصارف المركزية، مقتنعاً بأن معظمها أضعف من أن يتمكن من السيطرة على التضخم، لأن القيام بذلك يعني الوقوف بحزم في مواجهة الضغوط التي يمارسها السياسيون لتسهيل دفع الفواتير أو السماح للإقتصاد بالعمل في وقت الانتخابات. وكما يشير Milei، فإن البنك المركزي الأرجنتيني كان واحداً من أكثر المصارف غير المسؤولة. ومن شأن الدولار أن تجعل المطابع بعيدة المنال. وبحسب المؤيدين، سيكون الأمر مسألة وقت فقط قبل أن تقوم الدولة بتقليص حجمها وتنتهي المعركة الطويلة مع التضخم.

ومع ذلك، فإن اعتماد الدولار ينطوي على مشكلة، إذ يفترض أن الساسة- الذين يدركون أنهم لم يعودوا قادرين على اللجوء إلى البنك المركزي في الأزمات – سوف يقومون تلقائياً بخفض اقتراضهم. وقد يكون هذا صحيحاً إذا كان

يحتل ميلتون فريدمان مكانة بارزة في الحياة الشخصية والسياسية لرئيس الأرجنتين المقبل المحتمل خافيير مايلي (Javier Milei)، الذي قادته أفكاره إلى نصر غير متوقَّع في الانتخابات التمهيدية في البلاد في آب الماضي، تُستمد إشارات من Milton Friedman، وهو أبرز رجال اقتصاد السوق الحرة في القرن العشرين. وقد أثر فريدمان على آراء Milei لناحية الحجم المثالي للدولة ودورها في الإقتصاد.

وتأثر Milei أيضاً بدولة الإقتصاد، ما من شأنه استبدال البيزو (Peso) بالدولار الأميركي، ويعني ذلك التخلص من البنك المركزي الأرجنتيني، الذي يصفه بأنه أسوأ شيء في الكون. إن اقتصاد الأرجنتين في حالة صعبة جداً: يبلغ معدل التضخم السنوي 113%، استنفد البنك المركزي دولاراته، وانخفضت قيمة البيزو مقابل العملة الأميركية إلى النصف منذ بداية العام. باختصار، حان وقت التفكير الجذري. وللأسف من المرجح أن تكون الدولة لعنة وليست حلاً لمشاكل الأرجنتين.

عندما تربط دولة ما اقتصادها بعملة دولة أخرى، فإنها تتخلى عن صنع سياستها النقدية الخاصة. ويتم تحديد أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي (في حال اعتماد الدولار الأميركي)، ما يجعل هذه السياسة أكثر قابلية للتنبؤ بها ومن المستحيل التلاعب بها. وبالنسبة لدولة ذات سجل متقلب مثل الأرجنتين، فمن شأن

إنقاذ من صندوق النقد الدولي على مدار الـ 65 سنة الماضية. وقامت حكومات يسارية بوضع برامج رعاية اجتماعية وبيروقراطية واسعة النطاق. ويعد Milei بتخفيض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15% من دون تحديد مصدر هذا التخفيض.

وهناك مشاكل كثيرة أخرى، أهمها كيفية تأمين حكومة Milei مبلغ 40 مليار دولار الذي يعتقد فريقه أنه ضروري للتحوّل إلى الدولار. وفي الوقت الحالي، لا تستطيع الأرجنتين حتى سداد مدفوعات صندوق النقد الدولي، الذي تدين له بمبلغ 44 مليار دولار. وبعد نفاذ العملة الأمريكية، لجأ البنك المركزي إلى اليوان الذي تم اقتراضه من الصين. ويقترح Milei بيع الشركات المملوكة من الدولة والديون الحكومية ووضعها في صندوق خارجي لجمع رأس المال اللازم، علماً أنه من الصعب أن يكون الراغبون في الشراء كثيراً.

سيكون الشخص الذي سيتولى السلطة في كانون الأول المقبل في موقف صعب. إذ يعتقد المزيد من الاقتصاديين أن البلاد أصبحت غير مليئة مرة أخرى، ما يعني أنه سيكون من المستحيل سداد ديونها الحالية. وتعكس أسعار السندات في البلاد حقيقة مفادها أن الأسواق المالية تدرس عملية إعادة هيكلة جديدة للديون. ومن أجل تحقيق بداية جديدة، ربما تحتاج الأرجنتين إلى التخلّف عن السداد وليس إلى الدولار.

المراجع : الإلكترونية 17/آب 2023 The Economist.

السبب الوحيد الذي يجعل الحكومات تقترض أكثر مما ينبغي هو معرفتها بأن البنك المركزي سوف ينقذها في نهاية المطاف. وفي الواقع، فإن أغلب الحكومات تقترض بسبب الضغوط الهائلة التي تتعرّض لها: المقرضون بحاجة إلى استعادة ديونهم، مطالبة أحزاب المعارضة القائميين على السلطة بالإنفاق، والأمر الأكثر إلحاحاً على الإطلاق هو توقّع الناخبين خدمات معيّنة من الدولة. فغياب المطابع ليس كافياً لتجاوز هذه المخاوف.

عندما تقع كارثة، تصبح الأمور مخيفة في الإقتصاد المدولر. لا يوجد مصرف مركزي يعمل كمقرض في الملاذ الأخير للحكومة أو للنظام المصرفي. وبالتالي، تتزايد احتمالات حالات التخلّف عن السداد، وتتهار المصارف التي استعانت بالسيولة الطارئة، وتفتقر الحكومة إلى الدولارات اللازمة لتغطية الودائع. بالإضافة إلى ذلك، يتمّ معظم الاقتراض بموجب القانون الأميركي، مما يضع الحكومة في موقف متأخر في أي مفاوضات لإعادة الهيكلة.

في الواقع، تشهد الإكوادور حالياً العديد من سلبيات الدولار. وعندما بدأ تطبيق هذه السياسة، استقرّت الأسعار على الفور، ولكن في المقابل فشل وقف العجز المالي للحكومة. ومنذ ذلك الحين، لجأ صناع السياسات إلى طرق مبتكرة بشكل متزايد لتمويل العجز، ما دفع البلاد إلى إبرام صفقة مع صندوق النقد الدولي في عام 2019. يمكن توقّع الكارثة التي تنتظر الأرجنتين بسهولة أكثر مما يتوقّعه صانعو السياسات من القرارات الصعبة المطلوبة لإنجاح الدولار. حصلت البلاد على 22 عملية



## تحسّن الروبل الروسي مع عودة ضبط رأس المال (Capital Control)

إلا أن الإجراءات لم تكن قادرة على وقف تدهور العملة الروسية، ما دفع ببوتين إلى التحذير من أن العملة الضعيفة تؤدّي إلى التضخم مشدداً على ضرورة اتّخاذ الخطوات المناسبة دون أي تأخير.

ففي حين يساهم رفع الفائدة في تخفيف الضغط على الروبل في الأوضاع الطبيعية، إلا أن العقوبات الغربية والقيود الروسية على التدفّقات النقدية منعت المستثمرين من التعامل بالروبل. كما خفّف ارتفاع الإقراض المدعوم لصناعة الدفاع وسوق العقارات من انعكاسات ارتفاع الفائدة على الشروط الإقراضية كافة.

تكون المتطلّبات الإلزامية لبيع مداخل التصدير ذات فعالية في حال تمّ تطبيقها على المصدرين ذات الوزن الأكبر من مجمل مداخل التصدير. وقد اختارت السلطات في آب الماضي إقناع المصدرين ببيع مداخلهم في السوق الحرة. ومن الممكن ألا يكون الإقناع كالمرسوم الرئاسي بما أن عدم الالتزام بالأخير له عواقب سلبية.

المصرف المركزي الذي عارض في السابق ضبط جديد للرأسمال، رأى أنه من شأن هذه الخطوة ضبط التقلّبات وتحسين السيولة في أسواق القطع. وأعلنت الحكومة مؤخراً أن إعادة الأموال الضرورية تتطلّب من المصدرين بيع العملة الأجنبية بحسب جدول زمني والسماح للحكومة بمراقبتها. مع الاعتقاد بأن هذه المتطلّبات لن تكون مرهقة بالنسبة إلى المصدرين. والهدف من هذه الإجراءات خلق شروط طويلة الأجل لتحسين الشفافية والتوقّعات بشأن العملة في موازاة تقليص احتمالات المضاربة عليها.

المرجع : The Financial Times October 13th, 2023

أعاد الكرملين تطبيق الكابيتال كونترول للمرة الأولى منذ الغزو الروسي على أوكرانيا. وقد وقّع الرئيس الروسي مشروعاً في 11/10/2023 يفرض بموجبه على 43 شركة، بما فيها مصدرّي الطاقة والمعادن والزراعة، بيع بعض من إيراداتها بالعملات الأجنبية في السوق المحلي لتعزيز الروبل. ونتيجة لذلك، تحسّن الروبل بواقع 4% مقابل الدولار الأميركي قبل أن يعاود انخفاضه بنسبة 2%. ويكون بذلك قد خسر الروبل 23% مقابل الدولار في العام 2023 وانخفض بحوالي الربع منذ اندلاع الحرب بعد العقوبات الغربية التي ضربت اقتصاد البلد.

تحركّ صانعو القرار في روسيا لوقف هبوط الروبل إلى ما دون الحاجز النفسي: 100 روبل مقابل الدولار للمرة الثانية. وقد أدّت العقوبات الغربية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تقليص مداخل التصدير وعمّقت العجز المالي في وقت زاد الكرملين كثيراً الإنفاق العسكري لماكينة الحرب.

وكانت السلطات الروسية، بعد أربعة أيام من غزوها أوكرانيا في العام 2022 فرضت رقابة على تحويل العملات طالبةً من المصدرين بيع 80% على الأقلّ من المداخل من الصادرات في السوق المحلي. وتمّ خفض النسبة إلى 50% بعد ثلاثة أشهر حتى تمّ إلغاء الإجراء في الشهر التالي.

في آب الماضي، عندما هبط الروبل إلى ما دون حاجز الـ 100، رفع المصرف المركزي الروسي معدلات الفائدة بواقع 3,5% في اجتماع طارئ، ومن ثم رفعها بواقع 1% في أيلول لتصبح 13%. وحاول بوتين خلال اجتماع مع صانعي القرار إعادة إدخال الكابيتال كونترول للضغط بشكل غير رسمي على المصدرين لبيع مداخلهم في السوق المحلي.



## نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية تشرين الأول ٢٠٢٣

- Political trends and consumer expectations
- International multilateral organization agreements
- Influence of anti-corruption CSOs
- Media and information technology developments

### 3- Legislation and Enforcement

- Trends in global anti-bribery and anti-corruption legislation and enforcement
- US Foreign Corrupt Practices Act, UN, UK etc...
- Sanctions for non-compliance and co-operation incentives

### 4- Achieving Anti-Bribery & Corruption Compliance

- Assessing corruption risk
- Essentials of comprehensive compliance program
- Fostering an ethical organization culture
- Practical insights and best-practice resources

### المشاركة في نشاطات UN Global Compact

في إطار متابعة نشاطات «UN Global Compact»، شاركت السيدة ليزا عسّاف من مديرية تطوير الموارد البشرية في محاضرة حول «Unlocking sustainability: engaging and upskilling employees» التي أقيمت يوم الثلاثاء في ١٧ تشرين الأول افتراضياً. تمحورت المحاضرات التي أقيمت حول استكشاف الدور الحيوي لمشاركة الموظفين في تسريع استدامة الشركات بنجاح وتمكين القوى العاملة لتكون محفزاً للتغيير.

### دورة تدريبية حول «الإمتثال لمكافحة الرشوة والفساد»

تنظمت مديرية تطوير الموارد البشرية في جمعية المصارف دورة تدريبية حول «الإمتثال لمكافحة الرشوة والفساد» يوم الثلاثاء في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٣ في المعهد العالي للدراسات المصرفية. ونظراً لكثافة طلبات المشاركة في الدورة، أعيد تنظيمها لمجموعتين في ١٧ و ٢٤ تشرين الأول. كما سيصار إلى إعادة تنظيمها لثلاثة مجموعات إضافية في تشرين الثاني القادم. تدرب في كل المجموعات الدكتور جوسلين عيد، مسؤولة دائرة الإمتثال في بنك لبنان والخليج.

هدفت هذه الدورة إلى تقديم نظرة عامة حول مخاطر الرشوة والفساد، كما وتفسير المعايير العالمية التي تحكم مكافحة الرشوة والفساد، فضلاً عن الإتفاقيات الإقليمية الرئيسية وبعض القوانين على الصعيد الوطني. تطرقت الدورة أيضاً إلى العوامل الرئيسية لمخاطر الرشوة والفساد وقدمت تحليلاً مفصلاً عن كيفية تحضير برنامج فعال لمكافحة الرشوة والفساد، وذلك بناءً على الإرشادات والمعايير الدولية.

شارك في دورات تشرين الأول ٧١ شخصاً ينتمون إلى ١٨ مصرف. واتبع المنهاج التالي:

### 1- Essential Concepts in Anti-Bribery and Corruption

- Defining bribery, corruption and respective methods
- Global and local socio-economic and political impacts
- Links to sustainability, safety and security

### 2- The Global Anti-Bribery and Corruption Imperative

في ٩ تشرين الأول حول «الاتجاهات الحالية في التمويل المستدام». كما ستشارك في نشاطٍ ثانٍ يقام في ٢ تشرين الثاني حول «التعليم المالي» يجمع خبراءٍ لمناقشة ما يمكن أن يتوقع المستخدمون الحاليون والمحتملون للخدمات المالية في العام ٢٠٢٥ في مجال التعليم المالي.

المشاركة في نشاطات الشبكة الأوروبية للتدريب المصرفي «EBTN» في إطار متابعة نشاطات الشبكة الأوروبية للتدريب المصرفي «EBTN»، شاركت السيدة ليزا عسّاف من مديرية تطوير الموارد البشرية افتراضياً في نشاط أقيم





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1  
الموقع الإلكتروني : [WWW.abl.org.lb](http://WWW.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

